مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 01 (2022)، ص 532– 554

تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي

The development of the Algerian Security Faith And Confronting New Security Threats In The Maghreb Region

طيايبة ساعد[1]، بورنان عبد الرحمان [2]

[1] جامعة المسيلة (الجزائر)، saad.tiaiba@univ-msila.dz

[2] جامعة الجزائر3 (الجزائر) ، bourenaneabderrahmen@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/02 تاريخ القبول: 2022/04/10 تاريخ النشر: 2021/04/18

ملخص:

تمحورت هذه الدراســة في تناول موضــوع تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهتها للتهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي، إذ أن مسـألة التهديدات الأمنية الجديدة، تعد من أبرز القضـايا التي نالت اهتمام الباحثين بمختلف توجهاتهم الاسـتراتيجية والسـياسـية، حيث حاولت دراسـاتهم وبحوثهم تحليل ورصـد تلك التهديدات على الكثير من الدول وخاصة في الفضاء المغاربي الذي تأثر بشكل كبير بتلك التهديدات.

إن هذه الدراســة جاءت للبحث وتســليط الضــوء على تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهتها للتهديدات الأمنية الجديدة خاصــة في منطقة المغرب العربي كما ســلف وأن قلنا، حيث ركزنا على التصــور الأمني الجزائري من خلال التطرق للعقيدة الامنية الجزائرية وتطورها، مع ابراز أهم مرتكزات تلك العقيدة. أما بالنســبة للجانب التحليلي لهذه الدراســة فقد ركزنا أكثر على التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية ومن بينها : ظاهرة الإرهاب، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشـرعية...إلخ. كما سـلطنا الضـوء على التعاون الأمني المغاربي في هذا الشـأن ومجابهة تلك التهديدات في المنطقة خاصـة الجزائر محور الدراسة.

كلمات مفتاحية: الأمن القومي ؛ العقيدة الأمنية الجزائرية ؛ التهديدات الأمنية الجديدة .

Abstract:

This study focused on the topic of the development of the Algerian security faith and its confrontation with the new security threats in the Maghreb region, as the issue of new security threats is one of the most prominent issues that have attracted the attention of researchers with their various strategic and political orientations. Countries , especially in the Maghreb space , which have been greatly affected by these threats.

This study came to research and shed light on the development of the Algerian security faith and its confrontation with the new security threats, especially in the Maghreb region, as we said before, where we focused on the Algerian security perception by addressing the Algerian security faith and its development, highlighting the most important pillars of that belief. As for the analytical aspect of this study, we focused more on the new security threats in the Maghreb, including: the phenomenon of terrorism, organized crime, illegal immigration ... etc. We also shed light on the Maghreb security cooperation in this regard and confronting those threats in the region, especially Algeria, the focus of the study.

Keywords: National Security; Algerian security faith; New security threats.

المؤلف المرسل: طيايبة ساعد ، **الإيميل**: saad.tiaiba@univ-msila.dz

مقدمة:

تبرز منطقة المغرب العربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، التي باتت تشهد حركية متنامية إزاء التفاعلات الموجودة، نظرا لخصوصيتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، خاصة بعد التحولات التي عرفتها المنطقة مع نهاية الحرب الباردة، وما صاحبها من ارهاصات على واقع بنية الدول المغاربية، لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن.

أمام هذا الوضع باتت البيئة الامنية الجديدة والمعقدة تطرح عديد الإفرازات على الدول المغاربية في تهديد وجودها وتهديد أمن مجتمعاتها، لا سيما في ظل تنامي التحديات وانتشارها عبر فضاء محلي واقليمي، وهو الأمر الذي بات يستدعي تكاتف الجهود من خلال تبني جملة المقاربات اللازمة لتصحيح الاختلالات البنيوية من جهة ومجابهة مختلف الفواعل المهددة للأمن المغاربي من جهة ثانية وذلك بمجموعة من النشاطات الجماعية والبرامج التكاملية بين الدول المغاربية. وعليه يحاول هذا المقال مناقشة المشكلة البحثية التالية: كيف واجهت الجزائر التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي وفقا لعقيدتها الأمنية ؟ وماهي سبل المواجهة للتصدي لتلك التهديدات ؟

وتم وضع فرضيتين لفحصهما هما:

1 تعدد مفهوم الأمن واتساعه وظهور تهديدات غير تقليدية فرض على الجزائر ضرورة التكيف مع تلك التهديدات.

2 يعتبر التعاون الامني بين دول المغربي العربي السبيل الأكثر فعالية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

وقد اعتمدنا في الاجابة على هذه الاشكالية المحاور التالية:

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: التصور الأمني الجزائري وفق عقيدتها الأمنية.

المحور الثالث: التصور الأمني الجزائري اتجاه بعض التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي وسبل مواجهتها

أولا: الاطار المفاهيمي للدراسة

إن المفاهيم التي سنوظفها في هذا البحث، هي مفاهيم متداولة في الدراسات السياسية والدولية وتتطلب شرحا وافيا للمدلول الذي ستأخذه. وعلى هذا الأساس يتمثل دور هذا المحور في الوقوف عند مفهوم الدراسات الأمنية والأمن والعقيدة الأمنية بالتعريف والتحليل.

1. مفهوم الدراسات الأمنية:

إن الدراسات الأمنية من أكثر الميادين حركية في العلاقات الدولية، وهي حقل متعدد التخصصات، وينقسم التنظير فيه إلى نظريات عقلانية وأخرى بديلة مرتكزة أساسا على الاتجاه النقدي. وتعرف على أنها: دراسة التهديد واستخدام ومراقبة القوة العسكرية. وتعتبر بحسب "ستيوارت كروفت S.Croft أنها: "سلسلة من مجالات البحث الحيوية والمصاغة عن طريق العديد من الوضعيات الأبستمولوجية والوضعية".[1]

إن برامج البحث في الدراسات الأمنية تتعلق بمسائل ذات صلة بالصراع والحروب، وإدراك التهديدات، والاستراتيجيات النووية ومراقبة التسلح والردع...وعليه فإن مستويات البحث غالبا ما تكمن في: **الفواعل الأمنية. المستويات الأمنية. الأجندة الأمنية.**[2]

إذن فهي تسعى إلى دراسة شكل الظاهرة الأمنية، ودمجها مع الكثير من التخصصات. لكن يبقى الاهتمام المركزي عندها هو الحرب مثلما أشار "ستيفن والت S.Walt"

عموما فقد قدم "ألكس ماكليود A.Macleod" تصنيفا لمراحل تطور تاريخ الدراسات الأمنية عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: بدأت من الأربعينيات إلى منتصف الخمسينيات، وهي مرحلة تطور فيها مفهوم الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثانية: هذه المرحلة سميت بالعصر الذهبي للدراسات الاستراتيجية في ظل تزايد حدة الحرب الباردة، والتركيز على الحروب النووية والردع والتسابق نحو التسلح والأحلاف...

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة منتصف الستينيات، أين تراجعت الدراسات الاستراتيجية بسبب سيطرة الطبيعة المجردة والنظرية للأبحاث.

المرحلة الرابعة: هذه المرحلة وسمها "ستيفن والت S.Walt" بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية منذ بداية السبعينيات. وشهدت التحول من الدراسات الاستراتيجية إلى دراسات الأمن الدولي.

المرحلة الخامسة: مع نهاية الحرب الباردة، برز تيار معارض يبحث تحويل معنى الأمن المنبثق من الأبستمولوجيا الوضعية إلى معان أخرى غير مادية عرف بالاتجاه النقدي.[3]

2. مفهوم الأمن:

أما بالنسبة لمفهوم الأمن فقد أعطيت له العديد من التعريفات بحسب وجهة نظر كل طرف ، ومن أبرز التعاريف نذكر :

– **تعريف الموسوعة السياسية** : الأمن القومي هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية و الداخلية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.

– **تعريف دائرة المعارف البريطانية**: الأمن هو حماية الدولة من السيطرة عليها بواسطة قوى أجنبية. [4]

– أما دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية الصادرة عام 1967 م: فقد قدمت مفهوما للأمن و تقول " يعني الأمن القومي قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".[5]

– و يعرف تقرير التنمية البشرية الأمن : بأنه خطر الإرهاب بكل أشكاله الذي يشجع على القيام بردود أفعال عسكرية ، التي من المحتمل أن تفشل في تحقيق الأمن الجماعي.[6]

إلى جانب هذه التعاريف ، هناك تعاريف أخرى متباينة للأمن ومنها :

– تعريف "ولتر ليبمانw.Lippmann": و يقول: " إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".[7]

– تعريف " أرنولد وولفرزA. Walfers ": " يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".[8]

– أما " باري بوزان B.Buzan": فعرف الأمن بقوله: في حالة الأمن يصبح النقاش حول مسعى التحرر من التهديد "Parsuit of Freedom from threat" و إذا نقلنا النقاش إلى النظام يصبح الأمن

متعلقا بقدرة الدول States و المجتمعات Societies على الحفاظ على هويتها المستقلة و تكاملها الوظيفي. و "إن الحاجة الملحة لتعريف الأمن، التي نعرف من خلالها التهديدات من أجل استخدام حالة الطوارئ والاجراءات الاستثنائية بما في ذلك استعمال القوة، تبقى محل شك".[9]

– أما عن "كيث بوتK.Booth"و"ويلرwheeler" فهما يذهبان أبعد من ذلك عندما يجزمان بأنه: لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ولا يتحقق ذلك إلا إذا نظر للأمن على أنه تحرر /انعتاق ".[10]

و في هذا الصدد قدم الكثير من الباحثين مجموعة من التعاريف نذكر بعضها على النحو التالي:

تعريف كل من " فرانك تراغر "F.Trager و "فرانك سيموني "F. Simonie أن الأمن القومي "هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يخلق الظروف القومية و الدولية للازمة لحماية و توسيع القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الحاليين أو المحتملين."

أما "جياكومو لوتشيانو "G.Luciano بأن الأمن القومي هو "القدرة على صد كل عدوان خارجي "

وعرفه "دونالد برينان "D.Brennan بأنه " حماية البقاء القومي. "[11]

وقد ذهب " هولستي " نحو نفس الاتجاه بالقول أن الأمن هو : " الحفاظ على وجود الدولة و كيانها و العمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات و الطاقات المتاحة لها سواء ما يتعلق منها بقوتها الذاتية أو هذه القوة مضافا إليها جانبا من قوة الدول الكبرى[12]

بناء على التحولات التي طرأت، طور (باري بوزان" ومعه " أولي وايفر " O.Waever فكرة " الأمن المجتمعي "كمدخل لفهم الأجندة الصاعدة خاصة في أوروبا في فترة ما بعد الحرب الباردة .

عموما قدم العديد من الباحثين صياغات مفهومية للأمن خارج نموذج مركزية الدولة ، حيث قاموا بتوسيع مجال القضايا التي يتناولها موضوع الأمن ليتجاوز التركيز التقليدي على الدولة و القطاع العسكري نحو الفواعل الأمنية من غير الدول (مثل الأفراد و المجتمع)، و القطاعات الأمنية فير العسكرية (الاقتصادية و المجتمعية و البيئية) ، عرف هذا التحول بعملية توسيع و تعميق المفهوم ، حيث أصبح يشمل مستويات و قطاعات تحليل متعددة .[13]

3. مفهوم العقيدة الأمنية:

إن العقيدة الامنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء و الاعتقادات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الامن في الدولة ،وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها ،كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها ،وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

فالعقيدة الأمنية تمثل تطورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب به الدولة أمنها ،كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها ،كما يمكن أن تأخذ صبغة أيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ،ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات و الرؤى.[14]

وتكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي ،ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية ،إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية ،كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات و التحديات البارزة و الكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية القريبة ،المتوسطة والبعيدة.[15]

ثانيا: التصور الأمني الجزائري

1. تطور العقيدة الأمنية الجزائرية:

♦ مرحلة حرب التحرير:

خلال حرب التحرير حيث بدأت الدولة الجزائرية في التشكل وكانت العقيدة القتالية لجيش التحرير الوطني مبنية على أولوية التحرير أولا ، وتحرير الاقليم وتحرير الشعب والتمسك بالوحدة الترابية للإقليم والقضاء على الاستعمار وعملاءه ،وكانت النواة التي أقيمت حولها السياسة الأمنية الجزائرية لهذا السبب نلاحظ أن

الرؤساء المتعاقبين على الجزائر طيلة ستة عقود تقريبا التزموا بشكل كامل ومباشر، بمبدأ رفض المشاريع والأحلاف والعمليات العسكرية الغربية من حرب التحرير .16

♦ **مرحلة ما بعد الاستقلال:**

تم صياغة التصور الأمني الجزائري في هاته الفترة وفقا للثقل التاريخي والسياسي والاجتماعي والديموغرافي، أو ما يعرف بالتوازن الطبيعي، هذا التوازن منح للجزائر إمكانية أداء أدوار قيادية على المستوى الاقليمي، ومنه شكلت مسألة الدفاع مسألة نابعة من متطلبات السيادة الوطنية كمحدد ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية، ورفض ربط الدفاع الوطني بأطراف أو قوى خارجية رفضا تاما من طرف القيادة العليا للبلاد.

ومع تقاسم المغرب وموريتانيا لإقليم الصحراء الغربية بعد انسحاب اسبانيا، في غياب الجزائر، ما اعتبرته الجزائر تهديدا مباشرا لأمنها الوطني، هو ما زاد من تعميق وتصعيد التوتر الاقليمي، وجعل من الجزائر أن تدعم جبهة "البوليزاريو".

وارتبطت مدركات المنظومة الأمنية الجزائرية بطبيعة مصادر التهديد التي تطورت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الحرب الباردة على أساس أن الخطر بري المصدر، ومن الناحية الجيوسياسية تعتبر تلك القراءة مرتبطة بنظرية القوة البرية التي تعطي الأولوية لتطوير وتحديث القوات البرية على حساب القوات الأخرى، لكن مع سقوط المعسكر الشرقي تم إعادة النظر في تلك المنظومة.

♦ **مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة :**

شكلت سياسة مكافحة الارهاب والتطرف هاجسا أمنيا سخرت له السلطات الجزائرية موارد ضخمة لوضع حد لحالة عدم الاستقرار الأمني داخليا،وسعت الدبلوماسية الجزائرية إلى بلورة مقاربة تستطيع من خلالها إدارة الأزمة الداخلية والحفاظ على العلاقات الحسنة مع الشركاء الاستراتيجيين.

ومع مجيء الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 ،والذي عمل على تحسين الوضع السياسي الداخلي، ومعالجة الوضع الأمني، كثف من نشاطه الدبلوماسي من أجل فك العزلة وإعادة الجزائر على الساحة الدولية، وهو ما نجح فيه بالفعل.

إن إدراك الجزائر للأهمية الاستراتيجية للبعد الافريقي لتحقيق أمنها القومي فرض التزام الجزائر بإدارة الصراعات التي نتجت عن حركات التمرد في شمال مالي، وتفعيل الآلة الدبلوماسية لاحتواء الأزمة لكي لا

يتدهور أكثر ويجعل التواجد الأجنبي في المنطقة أمر أكثر خطورة، خاصة مع تزايد التهديدات الامنية غير التقليدية من جريمة منظمة ومخدرات وانتشار السلاح والهجرة غير الشرعية.17

♦ مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر 2001:

هي مرحلة الشراكات الاستراتيجية والمبادرات الأمنية، بداية العقد الأول من القرن الجديد ،عرفت تحولات داخلية في الجزائر ،ودولية أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة .فقد عرفت الجزائر تحولات ذات دلالة أهمها : الانتخابات الرئاسية الجديدة عام 1999 والتي اتسمت بالنزاهة واسفرت عن فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أعلن منذ وصوله سدة الحكم ،أنه يسعى لتحسين الوضع الامني و إطفاء نار الفتنة في الجزائر ،وكذلك تحسين صورتها في الخارج، فانطلق في مبادرات سياسية أهمها: الوئام المدني–والمصالحة الوطنية، وبالفعل نجحت هذه المبادرات، فقد تراجع العنف الإرهابي، وتبعه تحسن صورة الجزائر خارجيا.

استغلت الجزائر هذه الظروف المواتية : انتشار الإرهاب الدولي، والمحلية تحسن الوضع الامني فتبنت الجزائر خيارات استراتيجية جديدة قائمة على الحوار ،والشراكات الاستراتيجية مع الأطلسي والولايات المتحدة الامريكية وأوروبا...

وللإشارة فقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال مقاربة استراتيجية مستقلة فهي لم تنضوي تحت أي مظلة لقوة كبرى. وحتى في عز الحرب الباردة، ورغم تقاربها الأيديولوجي والاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي ،إلا أنها ظلت تتمسك باستقلاليتها في خياراتها الحيوية ،لكن في زمن العولمة وفي هذه المرحلة بالذات وهي مرحلة الحرب العالمية على الإرهاب، بات من الصعب على أية دولة مهما بلغت قوتها، المضي قدما في شؤونها بعيدا عن أي تحالفات أو شراكات مع القوى الكبرى، كما تم رفع الحضر العسكري على الجزائر ،الذي مكنها من اقتناء أسلحة غربية متطورة .كما يوفر لها الحوار مع الأطلسي مشاركة في التفكير الاستراتيجي لديه وأيضا في النشاطات العملياتية ،التي يستفيد منها الجيش الجزائري.

♦ مرحلة الثورات العربية :

في السنوات الأخيرة وبفعل الاعتبارات المحلية والاقليمية بشكل خاص ،عرفت العقيدة الأمنية تغيرا نوعيا خاصة على مستوى العقيدة الدفاعية أو على المستوى العملي ،وذلك بسبب الأزمات في المغرب العربي

(عقب تبعات الربيع العربي) وفي الساحل الافريقي ،أصبحت الجزائر تولي اعتبارا متزايدا للبعد الافريقي الساحلي الصحراوي تحديدا .كما صارت تؤكد على معطى مركزي في عقيدتها هذه وهي الأمن الحدودي ،فكما هو معروف تعاني حدودنا البرية انكشافا خطرا على كافة الجبهات الشرقية الجنوبية والغربية ،فبات من الضروري تحقيق أمننا الحدودي وسط جوار ملتهب.

بالرغم من هذه التطورات الامنية ،إلا ان الجيش الجزائري مازال لا يشارك في أي عملية عسكرية خارج إقليم الوطن ،وهذا المبدأ منصوص عليه دستوريا .كما يجد هذا المبدأ له أنصارا ،إذ أن التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى ،سيما المجاورة ،سيخلق أعداء وهو ما يتناقض مع مبدأ حسن الجوار الذي تؤمن به الجزائر .غير أن معارضيه (مبدأ عدم التدخل العسكري) يرون أنه لم يعد عمليا ،بالنظر لعولمة التهديدات والمخاطر في الوقت الراهن ،سيما ما تعرفه منطقة الساحل وكذا المغرب العربي من مخاطر سيكون لا محالة لها انعكاسات خطيرة على أمن الجزائر.18

إن الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية ،مع الثورة التونسية بداية ثم مع الحرب الأهلية في ليبيا ،خاصة عقب مقتل الزعيم الليبي "معمر القذافي" وما انجر عنه من انكشاف خطير للأمن. علاوة على تأزم الأوضاع الامنية والسياسية في الساحل (الانقلاب على الرئيس في مالي ،نشاط القاعدة ،تمرد طوارق الأزواد ،تعاظم مخاطر الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية) ،دفعت بالجزائر لإيلاء انشغالا بالغا بالجناح الجنوبي للجزائر، وانطلاقا من هذا التصور تغيرت شبكة قراءة التهديد في الجزائر ،وذلك بتركيز التواجد العسكري جنوبا.19

2. تطور العقيدة الأمنية الجزائرية:

العوامل المساعدة على بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية :

إن لكل عقيدة أمنية لأي دولة جملة من المرتكزات التي تنطلق منها وتساهم في تشكيلها وبلورتها، وبالرجوع إلى العقيدة الأمنية الجزائرية نجد أن هناك جملة من العوامل التي ساهمت في بلورتها وتشكلها وهي في التالي :

- **العوامل التاريخية :**

من الناحية التاريخية نجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل محاولة طمس ومسح الهوية الجزائرية، إلا أن مشروعه فشل بسبب مقاومة الشعب الجزائري وتمسكه بهويته العربية الإسلامية وثباته على أصوله

ومبادئه الوطنية ،وتعد الثورة التحريرية الجزائرية ضد الاستعمار بأفكارها ومبادئها وقيمها أحد أهم روافد ومنطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال .

فالعامل أو المتغير التاريخي يظل حاضرا بقوة ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية الجزائرية ،مثل رفض التواجد الأجنبي على التراب الجزائري أو على الحدود ،ورفض التطبيع وإقامة علاقات مع المحتل الصهيوني لفلسطين ،ودعم حركات التحرر في العالم ضد الاستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة خاصة دول العالم الثالث .20

♦ **العوامل الجغرافية :**

تعد الجغرافيا بدورها عاملا محددا لهذا الأمن ،فموقع الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية ،وكذلك توسطها لكيانين ضخمين ،الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي ،والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الافريقي ،إن هذا الموقع الاستراتيجي أمنيا جعل الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات ،وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية للجزائر ظلت تأخذ في الاعتبار هذا الانكشاف الأمني .

إن مستويات تأثير عامل الجغرافيا على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة ،فإلى غاية انتهاء الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة اقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة .أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية للجزائر ،وازدياد عملية الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من الأصعدة اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة ،وعلى رأسها قضايا تتعلق بمحاربة الارهاب وتجارة المخدرات وأمن الدولة ،أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.21

♦ **العوامل الايديولوجية :**

كان البعد الايديولوجي أحد اهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال ،فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار و الامبريالية الغربية ،مصدرا قيميا لهذه العقيدة الأمنية .واستمر ذلك لعدة عقود .فحسب العقيدة الأمنية الجزائرية فالاشتراكية كنظام وايديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال.

لقد رسمت الايديولوجية الاشتراكية مبادئ و أهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاث عقود منذ الاستقلال ،ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية ،ودعم النزاع العربي ضد الكيان الصهيوني الغاصب ،والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة اقليمية ،والاستعانة بالمؤسسة العسكرية والجيش الوطني الشعبي في جهود التنمية وبناء الوطن.22

3. آليات عمل العقيدة الأمنية الجزائرية :

عملت الجزائر على تنفيذ مجموعة من الآليات المختلفة على المستوى الداخلي والخارجي من بينها : الآليات السياسية–الاقتصادية والتنموية–الاجتماعية والثقافية–الدينية والفكرية .

✓ **الآليات الداخلية:**

♦ **الآليات السياسية :**

عززت الجزائر ترسانتها القضائية ومؤسساتها المعنية بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها وهي تمثل اليوم طرفا في الصكوك والآليات الدولية لحقوق الانسان ومن بين الاجراءات الرئيسية المتخذة ذات الطابع السياسي: منها سياسة المصالحة الوطنية مسبوقة بسياستي الرحمة والوئام المدني، حيث قدم هذا المشروع ثلاثة مراحل، ويتعلق الأمر بقانون الرحمة الذي تم اصداره عام 1995 ،ثم تلتها سياسة الوئام المدني التي أطلقت عن طريق الاستفتاء عام 1999 ،ثم ميثاق المصالحة الوطنية الذي تمت الموافقة عليه عن طريق الاقتراع عام 2005.

♦ **الآليات الاقتصادية والتنموية :**

اتبعت الجزائر مناهج اقتصادية وتنموية في اطار سياسة التنمية قادها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتضمنت هذه السياسة تدعيم دولة القانون وتعزيز الاستقرار، وقد تضمن المخطط الجماعي الذي بلغت ميزانيته 286 مليار دولار وشمل الفترة 2010-2014 .

♦ **الآليات الثقافية والاجتماعية :**

تم تنظيم العديد من التظاهرات الدولية، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، المهرجان الثقافي الافريقي 2009، تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية 2011، كما تم انشاء العديد من المكتبات، كما تشير هذه التظاهرات والمهرجانات ،جرت بشكل عادي ودون حوادث تذكر.

♦ **الآليات الدينية والفكرية :**

ارتكز عمل الدولة الجزائرية في استعادة المرجع الديني وتدعيمه وذلك من خلال العديد من المبادلات:

_تحسين تكوين الأئمة من أجل إدارة المساجد.

_الحفاظ على الوحدة الدينية والمرجعيات الدينية.

_إدراج موضوع الوقاية من التطرف العنيف في خطب الأئمة.

_اطلاق رابطة العلماء في دول الساحل من أجل إسلام معتدل.23

✓ **الآليات الخارجية (الدولية):**

في اطار علاقات الجزائر الدولية لطالما شكل المتغير الأمني أهم أبعاد الدبلوماسية الجزائرية ،وهو ما يظهر بصورة جلية في دورها المتميز كآلية لكسب الاعتراف والتأييد الدوليين لعملية التحرير الوطني وبناء دولة الجزائر الحديثة ،وهو ما أظهره التحرك الواسع والواضح للدبلوماسية الجزائرية المتزامن والتعديلات الأمنية الكبيرة الناتجة عن الأزمتين في كل من ليبيا 2011 ،ومالي 2014 . هذه الدبلوماسية المرتكزة في الأساس على غرار عقيدة أمنية مثبتة المعالم دستوريا من خلال الفصل 03 من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 26 إلى المادة 28 :"عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة ،بما يعني الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار والتأسيس لفكرة قدسية الحدود وحسن الجوار الايجابي ،ومبدأ التعاون بين الدول المجاورة المصاحب لمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة".24

ثالثا: التصور الأمني الجزائري اتجاه التهديدات الامنية الجديدة في منطقة المغرب العربي وسبل مواجهتها

♦ **مكافحة الجزائر لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة :**

أ. **ظاهرة الإرهاب :**

على المستوى الداخلي :

أدى انغلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينات إلى استفحال ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له ،وأصبحت هذه المشكلة مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري ،خاصة وأن الإرهاب ارتبط لمدة معينة بتدهور في شرعية النخبة الحاكمة .وعليه أصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الامنية للجزائر .

ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق هذه الظاهرة ،وهي الأساليب التي تراوحت بين استخدام القوة العسكرية ،وكذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية ،إلا أن هذا التهديد لازال قائما بفعل تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر والتي لازالت مستمدة من الخارج أكثر من الداخل فلازالت النخبة الحاكمة مترددة في الذهاب بالمسار والعملية الديموقراطية إلى نهايتها .ومن هنا فإن استمرار التهديد الإرهابي سيبقى قائما ومستمرا مادامت هذه الاشكالية قائمة .25

إن أكثر ما يحسب على ما يتأتى من تهديد أمني للجزائر، هو ما تشهده المنطقة من ثورات أو ما أصطلح على تسميته الربيع العربي، حيث أفرز هذا المعطى الجديد، ونتيجة انتشار الفوضى أو الجدل بين القوى السياسية المختلفة جماعات إرهابية استفادت أكثر من الوضع المنهار لبعض الدول (ليبيا ومالي)، مما أصبح يشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري .[26]

باشرت الجزائر مع نهاية القرن المنصرم بحملة من السياسات المحلية ،منطلقة من الحل السياسي بدل الامني في معالجة الأزمة ،كما مست سياستها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لاستئصال أسباب الظاهرة، إضافة إلى تفعيل سياستها العسكرية وتطوير جيشها:

- **البعد الساسي :**

سياسة أو قانون الرحمة سنة 1995 وهو مقترح جاء به الرئيس "ليمين زروال" ،حيث جاء هذا المقترح بموجب الأمر الرئاسي رقم 95-12 الصادر يوم 25 فيفري 1995 .بعد مجيئ الرئيس "بوتفليقة" اقترح سياسة الوئام المدني ،التي تم تفعيلها مباشرة إثر تقلده الحكم .هذا القانون (الوئام المدني)،يعد من المشاريع الكبرى التي أراد من ورائها الرئيس "بوتفليقة" استعادة الامن والاستقرار كمرحلة أولى ،ثم تحسين صورة الجزائر في الخارج ،وإعادة مكانتها.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي :**

على إثر تقلد الرئيس "بوتفليقة" مقاليد الحكم عام 1999 ،عهد إلى انتهاج جملة من الإصلاحات الوطنية الشاملة لإنهاء أسباب وآثار الأزمة والمأساة الوطنية .لقد أدركت الجزائر من خلال تجربتها أن المسائل الامنية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمشاكل التنموية للمواطن وتجعل منه طرفا فاعلا في احلال الأمن و الاستقرار ،وعليه شرعت الحكومة في تنفيذ سياسة أو استراتيجية اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الانعاش الاقتصادي ،والتي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري.

- **البعد العسكري :**

إن انخراط الجيش الجزائري ضمن مسار العصرنة والاحترافية يعكس مدى تكيفه مع الواقع الدولي الجديد، الذي يتميز بظهور تهديدات جديدة. وفي سياق العصرنة والاحترافية فقد سعت الجزائر من خلال مؤسستها العسكرية إلى ربط علاقات تعاون أكثر فأكثر مع الجيوش الغربية، وكذا انخراطه في مسار الشراكة الأورومتوسطية وفي الحوار مع حلف شما الأطلسي، والهدف من هذا هو الرفع من قدرات الجيش العملياتية لمواجهة التحديات الآنية التي من أهمها الإرهاب.

على المستوى الخارجي :

سعت الجزائر بداية إلى توظيف دبلوماسيتها التي كانت ولاتزال تتحرك وفق منطق المصلحة الوطنية ومبادئ القانون الدولي والسلام، وبدأت الجزائر تتحرك إقليميا على المستوى العربي قصد تطوير موقف الدول العربية اتجاه الإرهاب، وقد نجحت الجزائر في تطوير ذلك لصالحها ،والذي توج بتوقيع اتفاقية حول التعاون العربي لمكافحة الإرهاب ،حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ شهر ماي 1999 .

اما افريقيا فقد كان أول تحرك دبلوماسي للجزائر من خلال تنظيمها لقمة منظمة الوحدة الافريقية في جويلية 1999 ،وقد كان ذلك قصد إعادة وتأكيد الدور الريادي للجزائر في القارة من جهة ،ومن جهة أخرى محاولة بعث النشاط الدبلوماسي واصلاح صورة الجزائر في الخارج ،كما كانت الجزائر السباقة أيضا في الدعوة إلى إبرام اتفاقية ضد الإرهاب على المستوى الافريقي ،حيث أعدت مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب ،ولاقت القبول ودخلت حيز التنفيذ خلال القمة الافريقية المنعقدة في الجزائر يوم 14 جويلية 1999.

لقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية وثقة أكبر في المشاريع والمقترحات التي كانت تدعو إليها الجزائر ،وهو ما أدى إلى تثمين التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إقليميا وحتى دوليا .

وبموجب هذه التجربة وإدراك الجزائر بأهمية التنمية في تحقيق الأمن كذلك إدراكها أن الفقر والجهل من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب ،فقد دعت إلى تفعيل التنمية في الدول الافريقية خصوصا الساحل.

كما سعت الجزائر في إطار دبلوماسيتها إلى اقناع المجتمع الدولي بقمع تمويل الأعمال الإرهابية وتجريم دفع الفدية ،فتكللت مجهوداتها بمصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 1904 المتعلقة بتجريم دفع الفدية شهر ديسمبر 27.2009

ب. ظاهرة الجريمة المنظمة :

تأثرت التهديدات والتحديات التي تواجهها الدولة بالتغيرات الحاصلة على الساحة العالمية بحيث شكلت العولمة والانفتاح على الخارج أهم التغيرات ،فقد تنوعت التهديدات من حيث النوع وتشعبت متداخلة مع بعضها البعض ،كما زاد مدى بعضها الآخر وارتقى من المحلية إلى العالمية .فقد أضحت الجريمة المنظمة ،التي تقودها شبكات التهريب ،مصدر خطر حقيقي على الجزائر ،خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب ،تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا مستعملة تونس والجزائر كمناطق عبور ،إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى 40 بالمئة من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة ،ونسبة 27 بالمئة من المخدرات صودرت في أوروبا مصدرها المنطقة المغاربية مقدرة بـ : 1,8 مليار دولار .**28**

تشكل الجريمة المنظمة ،وبالأخص المتعلقة بالإتجار المخدرات ،تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة ،المجتمع ،الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة ،أي قائمة على اجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية ،اقتصادية ،اجتماعية) للتصدي له .

عملت الجزائر على مواجهة مختلف الجرائم التي تهدد أمنها واستقرارها خاصة جرائم تجارة وتهريب المخدرات و الأسلحة ،وتبييض الأموال ،وصادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة مثل اتفاقية الامم المتحدة لعام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية

فيينا) صادقت الجزائر عليها في 9 ماي 1995 .وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر القومية (اتفاقية باليرمو) في 7 أكتوبر 2002 ،وتلى مصادقة الجزائر على هذه الاتفاقية تعديل مس قانون الاجراءات الجزائرية من خلال قانون رقم 41-04 الموافق لـ :10 نوفمبر 2004 .

كما قامت الجزائر بتجريم فعل تبييض الأموال سنة 2004 ،واتبعت سياسة تشريعية لمكافحة هذه التهديدات تبييض الأموال وتمويل الارهاب ،خاصة من خلال القانون الصادر بتاريخ : 6 فيفري 2005 بالجريدة الرسمية ،وهو قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها ،بحيث أن كل تقديم أو جمع أموال نتيجة استخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب هذه الجريمة ،يعد جريمة يعاقب عليها القانون .وفي سنة 2002 قامت الجزائر بإنشاء وحدة المعلومات المالية "خلية الاستعلام المالي" وذلك لوضع نظام جيد لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب .

وتسعى الجزائر من خلال عمليات التنسيق الامني إلى إيفاد محققين للتعرف على جرائم تبييض الاموال خاصة في منطقة الساحل ،وذلك قصد مساعدة حكومات دول الساحل على محاربة تبييض الاموال ،وملاحقة خلايا التموين اللوجستي التي نشرتها الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية جنوب الجزائر .ومحاولة التنسيق مع بعض دول الساحل في إطار الاتفاقيات الأمنية للكشف عن استثمارات مالية للإرهابيين في تلك الدول حيث تنشط بعض الخلايا في استثمار أموال الفدية و الإتاوات المفروضة على المهربين.29

ج .مكافحة الجزائر لظاهرة الهجرة غير الشرعية :

تعتمد الجزائر في اطار مكافحتها للهجرة غير الشرعة على مقاربة متعددة الأبعاد من خلال اعتماد مجموعة من الاجراءات الأمنية والقانونية والاقتصادية للتعامل مع هذه الظاهرة .كما أن الجزائر اعتمدت على سياسة التعاون والتنسيق مع الدول الاوروبية في اطار العلاقات الاورومتوسطية سعيا منها إلى تكثيف الجهود للتصدي لها وذلك ضمن مسار برشلونة الذي يتضمن الشراكة الجزائرية الأوروبية والتعاون في اطار مجموعة 5+5 وسياسة الجوار الأوروبية.

♦ **الاجراءات الأمنية والقانونية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية :**

إن التي تسببها الهجرة السرية بدأت تشكل انشغالا ذو أهمية بالغة وخاصة لمصالح الأمن ،كذلك شساعة مساحة الجزائر وطول الحدود البرية والبحرية فرضت على الجزائر تعزيز المراقبة على حدودها حيث أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود من بين هذه الوحدات :

1مجموعة حراس الحدود .

2حراس السواحل.

3مصالح شرطة الحدود.

إن هذه الوحدات الامنية تساهم في تطبيق الاستراتيجية الأمنية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية ،كما تسعى الدولة الجزائرية إلى التنسيق بين الأجهزة الأمنية (حرس الحدود ،الجمارك ،الشرطة) باعتبار أن التعاون بين هذه الهيئات يسهم بشكل رئيسي في الحد من ظاهرة التسلل وتهريب المهاجرين السريين.

كما تسعى الدولة الجزائرية جاهدة إلى الكشف عن ممرات الدخول والخروج المستعملة من قبل المهاجرين غير الشرعيين ونقاط التقائهم ،من خلال مراقبتهم على المطارات والموانئ وعلى طول الحدود البرية ، ومضاعفة الحواجز الأمنية.

كما عملت الجزائر على اعتماد تشريعات وقوانين تجرم الهجرة غير الشرعية وتشدد العقوبات بشأن مرتكبيها أهمها : القانون رقم 09-01 بنص المادة 175 ،الذي جاء تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني .إن المشرع الجزائري جرم المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أيا كانت الطريقة المستعملة في ذلك برا أو بحرا أو جوا وأيا كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة .في هذا الاطار لقد وضع المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح وأفرد له نوعين من العقوبات أحدهما بدني وهو الحبس من شهرين إلى 06 أشهر والثانية مالية وهي غرامة ،من 20 ألف دينار جزائري والملاحظ أن مرد هذا التجريم هو القضاء على هذه الآفة بمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة غير الشرعية عن طريق العقوبات.

ويبدو أن نجاعة هذه الاستراتيجية وفعاليتها تكمن في مدى التطبيق السليم لقانون العقوبات والذي غايته الأساسية هو منع جريمة الهجرة غير الشرعية والحد من تدفقات المهاجرين سواء الجزائريين أو المهاجرين الافريقيين الذين يسعون إلى الوصول إلى أوروبا.

♦ الاجراءات التعاونية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية :

إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة خطيرة تهدد الأمن والاستقرار في الدول سواء المصدرة أو المستقبلة أمام التحديات الكبيرة التي تشكلها ،كان لابد للجزائر أن تتعاون مع الدول الاوروموتوسطية لإيجاد حلول للحد منها باعتبارها مشكلة مشتركة تمس الدول الأوروبية والدول المتوسطية التي تعد الجزائر واحدة منها.

- **التعاون في اطار مسار برشلونة :**

إن أهم النقاط الواردة في الفقرة التمهيدية لهذا المحور هو تنظيم حركات الهجرة التي أصبحت تشكل تهديدا أمنيا لأوروبا. لقد تطرق مشروع برشلونة إلى ضرورة التحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحترام حقوق المهاجرين الشرعيين وإلى إقامة تعاون مكثف يضم جهود كل دول المتوسط مجتمعة ،للحد من شدة تدفق وضغط الهجرة على الدول الاوروبية .فالجزائر وقعت على اتفاقية الشراكة ضمن ما جاء به مشروع برشلونة في أفريل 2002 ،وهذه الاتفاقية تضمنت تدعيم التعاون في ميادين مختلفة ،كما تم التطرق إلى ملف الهجرة غير الشرعية ببعديه السياسي والاجتماعي ،حيث اتفق كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر على التعاون من أجل مجابهة أخطارها.

وإلى جانب التعاون ضمن مسار برشونة ،دخلت الجزائر في حوار مجموعة 5+5 من أجل القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو التقليل من حدتها على الأقل.30

د . التعاون الامني المغاربي في مواجهة التهديدات الامنية الجديدة في منطقة المغرب العربي:

لعل من أهم صيغ التعاون الامني هي الاجراءات الامنية المشتركة سواء ما كان بصفة رسمية أو غير رسمية، هو رابط الحفاظ على المصلحة المشتركة بين دول الأقاليم المجاورة، مثلما يتطلب قيام علاقات اعتماد مكثفة بين طرفين أو أكثر، بحيث لا يمكن من خلالها التخلي عن خيار المصلحة والفوائد المتاحة .

وتتركز الشراكة الامنية من خلال الاعتماد المتبادل عن اجراءات الامن التعاوني وبناء الثقة بين وحدات العملية التعاونية، وتتجسد عمليا غبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ، بالاعتماد على الترتيبات الامنية في هذا الإقليم والذي نشأ عن تبلور إجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون بينها لتخفيض العنف وتعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة، عبر تفعيل مختلف أشكال الاتفاقيات مثل معاهدات الامن الرسمية، اتفاقيات العمل المشترك...إلخ.31

في الحالة الأمنية المغاربية يبرز هذا الواقع بشكل جلي نتيجة اتجاه الدول المغاربية إلى التعامل الثنائي انطلاقا من المصالح الحيوية، ومدى تفاعلية العلاقات بين الدول على حسابات واستراتيجيات الدول في التعاطي مع التحولات الراهنة ومدى تمددها نحو تفعيل الهاجس الامني الإقليمي والمتأتي من دول الجوار الجغرافي المغاربي، حيث وفي اطار تضييق وحصر التنسيق والتبادل الأمني، لجأت دول المغرب العربي إلى تبني

خيار التعامل الثنائي المباشر بين الدول بغرض مجابهة التحديات الأمنية الطاغية على مختلف الحركيات والفواعل في المنطقة المغاربية. حيث في هذا الصدد كشفت العديد من التقارير عن الزيارات والنشاطات المكثفة للمسؤولين المغاربة فيما بينهم بهدف تفعيل العمل الثنائي وايجاد آليات تنسيقية تعاونية شأنها التقليل من المخاطر المتنامية في المنطقة، ولعل من أهم الزيارات والنشاطات نجد :

- **بين الجزائر وتونس :**

الزيارات المكثفة للمسؤولين التونسيين إلى الجزائر والتي دشنها "الباجي قايد السبسي" رئيس الحكومة التونسية المؤقتة يوم 15 مارس 2011، ثم زيارة "راشد الغنوشي" زعيم حركة النهضة التونسية في 20 نوفمبر 2011 الذي استقبله الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة". ثم زيارة رئيس الحكومة السابق "حمادي الجبالي" في 3 ديسمبر 2012 وجاءت هذه الزيارات بهدف دعم الجزائر للمسار الانتقالي في تونس والتأكيد على عمق العلاقات الجزائرية التونسية، ثم زيارة وزير الخارجية الجزائري لتونس وتسوية ملف الحدود البحرية ووعد الحكومة الجزائرية بتقديم دعم مالي للخزينة التونسية (50 مليون دولار كقرض و50 مليون كهبة)، ثم زيارة الوزير الاول الجزائري إلى تونس في 29 ديسمبر 2013 ، والاتفاق عقد اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، بهدف بحث القضايا ذات الشأن المشترك في المجال الاقتصادي والامني، ثم أول زيارة للرئيس التونسي "الباجي قايد السبسي" إلى الجزائر بعد انتخابه رئيسا للجمهورية التونسية في 4 فيفري 2015 حيث استقبل من طرف رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة"، ثم الاتفاق على الرؤية المشتركة حول الملفات الأمنية في المنطقة لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب ورفض الحل العسكري في ليبيا.32

- **بين الجزائر والمغرب :**

قام وزير العلاقات الخارجية المغربي " سعد الدين العثماني" بزيارة الجزائر في 22 جانفي 2012 في أول مهمة له خارج المغرب والمنهجية الجديدة المتفق عليها لتحسين العلاقات وتطوير التعاون بين البلدين بالتركيز على المتفق عليه وتأجيل المختلف حوله، لكن العلاقات السيئة بين المغرب والجزائر تخفي تنسيقا أمنيا قويا في مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما يفسره الدكتور "قوي بوحنية" بقوله "إن التنسيق الأمني المغربي الجزائري موجد عمليا وميدانيا. لكنه غير مترجم في شكل شراكة أو اتفاقية استراتيجية معلنة.[33]

- **بين تونس والمغرب :**

زيارة الملك المغربي "محمد السادس" في ماي 2012 إلى تونس وإلقاءه خطاب أمام المجلس التأسيسي التونسي، أكد من خلاله على خيار التكامل من اجل تجاوز المشاكل الامنية في المنطقة، وتم

التوقيع على أكثر من 20 اتفاقية في قطاعات الأمن، الاقتصاد، والسياسة. ثم زيارة رئيس الحكومة التونسي إلى المغرب في جوان 2012 على رأس وفد كبير لتوقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون بين البلدين.

- **بين تونس وليبيا :**

قام رئيس المؤتمر الوطني الليبي بزيارة لتونس يوم 22 نوفمبر 2012، ووعد بلاده بإعانة تونس للخروج من أزمتها الاقتصادية بوضع 200 مليون دولار في البنك المركزي التونسي، وزيارة رئيس الحكومة التونسي إلى ليبيا في 7 جانفي 2013 على رأس وفد وزاري هام بهدف تثمين العلاقات الثنائية بين البلدين.

- **بين الجزائر وليبيا :**

قام الوزير الأول الجزائري بزيارة إلى ليبيا في ديسمبر 2013 بهدف مناقشة الوضع الأمني الليبي والاتفاق على التنسيق الأمني الحدودي ومكافحة الإرهاب وانشاء لجنة حدودية جزائرية ليبية، وكذا عرض الجزائر على المسؤولين الليبيين إمكانية تدريب وتقديم المساعدة في مجال الجيش والشرطة. كما أن رعاية الجزائر للجولة الثانية لحوار للفرقاء الليبيين يأتي في إطار حرص الجزائر على مساعدة ليبيا في الخروج من الأزمة.[34]

وتواصل الدبلوماسية الجزائرية السعي لإيجاد حل للأزمة في ليبيا، وتعمل في نفس الوقت بالتعاون مع تونس على ضبط أمن الحدود بين الجزائر وتونس من جهة والجارة ليبيا من جهة ثانية.[35]

- **بين الجزائر وليبيا وتونس :**

هي مبادرة متعددة الأطراف في يناير 2013 بمدينة "غدامس" الليبية الواقعة في مثلث حدودي بين ليبيا وتونس والجزائر، والتي نوقشت فيها العديد من القضايا الأمنية التي تجمع اهتمامات الدول الثلاث لمواجهة التهديدات الامنية التي باتت تؤرق أمن هذه الدول ومنطقة المغرب العربي، وانتهت هذه القمة بوضع استراتيجية للتنسيق الامني تتضمن :

– بناء منظومة معلوماتية مشتركة مختصة في مراقبة الحدود.

– إقامة لجان دورية مشتركة لتبادل المعلومات بين الحكومات الثلاث.

– تفعيل دور المجتمع المدني في توطيد العلاقة بين شعوب الدول الثلاث، خاصة في المناطق الحدودية.[36]

أخيرا فإن الاعتماد الامني المتبادل والتنسيق الجهوي، تبدو المقاربة الأفضل لوصف وتفسير واقع الاستجابة للمشاكل الأمنية الموجودة في المغرب العربي، ويشار في هذا الصدد إلى طبيعة الدولة المخولة لمواجهة مثل هذه التحديات الجديدة ومدى قدرتها على التكيف والالتزام.

خاتمة:

أثبتت الاهتمامات العالمية على أن قضايا الامن بات يشكل اولويات رسم السياسات لدى الدول سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وهذا نتيجة لترابط ميدان الأمن وانتقاله إلى جميع المجالات والمستويات بشكل جعل من الإنسان في محصلة الامر محورا لهذا الموضوع ولهذه التفاعلات.

ولقد شكلت التحولات السياسية والأمنية في المغرب العربي الكبير منطلقا لتنامي التهديدات الامنية الجديدة، بشكل جعل منطقة المغرب العربي مجالا جيو سياسيا لبروز الأخطار الأمنية، وانتقال ذلك إلى فضاء أكبر ما ساهم في تعقيد الوضع الأمني وتوفير البيئة المواتية لتوسيع التهديد.

إن الجزائر عملت على محاولة التكيف مع هذه التهديدات الأمنية الجديدة، إذ تعتمد عقيدتها الأمنية على أبعاد صلبة وأخرى لينة، فشقها الصلب يقوم على إحاطة الحدود الجزائرية الجنوبية بدرع أمني ذو جاهزية عالية للتعامل مع مختلف التهديدات الامنية الصلبة التي تحاول اختراق الداخل الجزائري، أما فيما يخص الشق اللين فيقوم على تغليب الحوار والحل السياسي للأزمات المندلعة، وذلك في إطار دبلوماسية السلام النشطة التي تنتهجها الدولة الجزائرية خاصة في الفضاء المغاربي.

لكن وحقيقة لابد للإشارة بأن العقيدة الأمنية الجزائرية وسياستها الخارجية واجهتها الكثير من الانتقادات الداخلية والخارجية وذلك لأسباب متعددة ، لعل أبرزها التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،مما يعرض الجزائر للكثير من التهديدات الآتية من الدول المجاورة .كذلك عدم قدرة الجزائر على مواجهة بعض التهديدات الأمنية الجديدة وأهمها الهجرة غير الشرعية.

التهميش :

1 سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3،2009- 2010، ص32.

2 حكيم غريب، **واقع الدراسات الأمنية وانعكاساتها على الترتيبات الأمنية الدولية الراهنة**، 2018/12/20، تم التصفح في: 2017/01/20، أنظر على الموقع الالكتروني: https://www.sasapost.com/opinion/national-security-golden-age-of-strategic-studies-think-thanks/3I

3 سليم قسوم، مرجع سابق، ص 22-24.

4 أحمد فريجة، لدمية فريجة، **الأمن و التهديدات الأجنبية في عالم ما بعد الحرب الباردة** ، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد الرابع عشر، 2016، ص 159.

5 أنور ماجد عشقي، **الاستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية و القانونية**، جدة السعودية، 2005، ص 26.

6 عباس علي محمود، الأمن و التنمية، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص 16.

[7] Joseph J.Romm, **Defining National Security: The Nonmilitary aspects** (New Project on america's Task in a Changed World), Paperback-April, 1993, page 05.

8 جون بيليس، و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 414.

[9]Buzan, Barry, **New Patterns of Global Security in the Twenty-first Century**, in: International Affairs, 67.3 (1991), pp. 432-433.

[10] أحمد فريجة، لدمية فريجة، مرجع سابق، ص 161.

11 سيد أحمد قوجيلي ، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مرجع سابق ، ص 11.

12 ليندة عكروم ، مرجع سابق ، ص 20.

13 سيد أحمد قوجيلي ،**تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مرجع سابق ، ص 13.

14 عبد النور بن عنتر ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر ،أوروبا ،الحلف الأطلسي** ،الجزائر :المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،ص41.

15 بوحنية قوي ،**استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي** .جوان 2012.
http://studies aljazeera.net/ar/reponts

16ثورات الربيع العربي وتأثيرها على العقيدة القتالية والسياسة الدفاعية في الجزائر ، 21-11-2016 .
http://dzayerinfo. Com/ar

17سليم بوسكين ،**تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2014-2015 ،ص ص 234-237.

18سليم بوسكين، نفس المرجع، ص 240.

19 سمير قط ،**البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة – الجزائر ،2016، 2017 ، ب ص.

20سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 229-230.

21 صالح زياني ،**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**. مجلة المفكر ،العدد الخامس ، ص 290 ،291.

22سليم بوسكين ،مرجع سابق ،ص 230 ،231.

23 آدم قبي ،**آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب : من التعامل الأمني إلى السياسي**. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد الثلاثون ،سبتمبر 2017 ،ص ص 515 ،516.

24 أمينة مصطفى دلة ،**العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري : أمن الحدود بين مالي وليبيا** .المجلة العربية للعلوم السياسية ، د عدد، د س ن.

25صالح زياني ،مرجع سابق ،ص294.

26 سميرة باسط، **الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب : 1999–2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3–الجزائر ،2014، ص97.

27 سميرة باسط، مرجع سابق، ص 106–132.

28 بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة : من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، ط1، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 205، 206.

29 سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 276، 277.

30 مختارية بن مغنية سعادة ،**التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة الطاهر مولاي ،سعيدة ،2014–2015 ،ص 68–82.

31 حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 – 2011، ص 47.

32 عبد الرزاق مقري، **الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ندوة : المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، أيام 17 – 18 فيفري، 2013.

33 الأمن يقرب الجزائر من المغرب، من موقع : تم الاطلاع عليه في 24ديسمبر 2018.

http://www.aljazeera.net/news/reportsadinterviews.

34 بوحنية قوي، **الجزائر والانتقال الديموقراطي إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا، بين الدبلوماسية الامنية والانكفاء الأمني الداخلي**، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2000، ص 2.

35من موقع معهد العربية للدراسات : تاريخ الاطلاع : يوم 27 ديسمبر 2018.

http:// studies . alarabiya /net.

36 بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 3.